Jurnal Qiraat
IE-ISSSN: 2636-9591
2020, VOL 3, Bil 2, Halaman 17-30

التوجيه الإعرابي في القراءات القرآنية؛ دراسة في الآية السابع والثلاثين بعد المائة من سورة الأنعام نموذجاً.

Md Noor Bin Hussin[1] & Rosni Binti Wazir[2]

[1] **Pensyarah Kanan, Fakulti Pengajian Peradaban Islam, Kolej Universiti Islam Antrabangsa Selangor**, mdnoor@kuis.edu.my.
[2] **Pensyarah Kanan, Fakulti Pengajian Peradaban Islam, Kolej Universiti Islam Antrabangsa Selangor**, rosni@kuis.edu.my.

Artikel diterima: 20 DIS 2020 | *Selepas Pembetulan: 25 DIS 2020* | *Diterima untuk terbit: 31 DIS 2020*

الملخص:

القرآن الكريم كلام الله المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم. وله قراءات عديدة ناتجة من اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف، أو الكلمات، أو الحركات، أو غيرها من تخفيف وتثقيل. ولهذه القراءات دلالات في المعنى القرآني، والحكم الشرعي، كما أنها تُستَشهد في بعض القواعد اللغوية التي تخرج من القاعدة الأصلية. فتدرس الآية السابعة والثلاثين بعد المائة من سورة الأنعام نموذجاً لورود الاختلاف في المعنى والتوجيه الإعرابي من ورود القراءات للآية الكريمة. وتتم المقالة بالمنهجَي الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال عرض آراء المفسرين واللغويين نحو القراءات الواردة في الآية، والقيام بمناقشتها في الجانبَي؛ المعنى والتوجيه الإعرابي.

الكلمات المفتاحية: القراءات، الاستشهاد الشرعية، الاستشهاد اللغوية، التوجيه الإعرابي.

1. المقدمة.

القرآن الكريم كلام الله المنزل على رسولنا الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم، الذي لا يأتيه الباطل، وهو أوّل الأدلة الإلهية المشتركة بين علماء الفقه واللغة. فلجأ إليه العلماء في الاستشهاد الشرعية والنحاة في الاستشهاد اللغوية، لأن القرآن الكريم له قراءات مختلفة ناتجة من اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف، أو الكلمات، أو الحركات، أو غيرها من تخفيف وتثقيل. ولهذه القراءات دلالات في المعنى القرآني، والحكم الشرعي، كما أنها تُستَشهد في بعض القواعد اللغوية التي تخرج من القاعدة الأصلية. فتدرس الآية السابعة والثلاثين بعد المائة من سورة الأنعام نموذجاً لورود الاختلاف في المعنى والتقعيد النحوي من ورود القراءات العديدة للآية الكريمة.

2. التوجيه الإعرابي في القراءات القرآنية.

إنّ نزول القرآن على عدّة أحرف، التي تعرف بالقراءات القرآنيّة (عمر بوبقار، 2019م). قد أسهمت هذه القراءات في التوجيه الإعرابي أو دراسة النّحو وتطوره. وذلك، لأن تعدد القراءات أفرز حركة لغويّة، نحويّة التي تُعنى بتوجيه القراءات الأمر الّذي أثرى الدرس اللغوي ثراءً جليا. يرى عفيف دمشقيّة (ت1996م) إنّ القرآن الكريم أحد المصادر الّتي أعانت على دراسة اللغة بصورة عامة، والنّحو بصورة خاصة، كما يؤكد أيضا أنّ ممّا لا ريب فيه أنّ القراءات المتواترة أم الشاذة، فقد أغنت الدّرس النّحوي.

وقد كان من أصحاب القراءات من هو عَلَمَ من أعلام اللغة، إمامًا في النّحو من مثل أبي عمرو ابن العلاء والكسائي وغيرهما، ولعلّ هذا ما يبرّر نشأة النّحوّ بين أحضان القراءات مثلما سعى إلى صونها من اللحن، وتيسير فهمها فهمًا صحيحًا. وكان النحاة، منهم من أصبح متشيّعًا للقاعدة النّحويّة على حساب القراءة القرآنيّة، ناسيًا الشّذوذ أو الضّعف إليها، فقد يقدّم بيّناً من الشّعر مجهول القائل ويُسوِّغ الاستشهاد به بدلًا من قراءة قرآنيّة هي من كلام الله عزّ وجلّ. (عمر بوبقار، 2019م)

وقد أشار الجابردي إلى أنّ المصير إلى القراءة أولى لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأنّ ما نقل القراء، فقد ثبت تواتره وما نقله النّحويون آحاد، ولو سلم أنّ مثل ذلك ليس بمتواتر فالقرّاء أعدل وأكثر فكان الرّجوع إليهم أولى. ورأى السيوطي (ت 1505م) إنّ كلّ ما ورد في القرآن أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء كان متواتراً أم آحادًا أم شاذّا. وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في العربيّة إذا لم تُخالف قياسًا معروفًا بل لو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه. والاحتجاج بالقراءات القرآنية عند النحاة يختلف بين النظرية والتطبيق (خالد بوصافي، د.ت).

وبالنسبة إلى إعراب القرآن، فله نوعان، نوع متعلق بعلوم اللغة من نحو، ولغة، وبلاغة، أي المعرفة بالإعراب ولغات العرب ومعاني الألفاظ واستعمالاتها ودلالاتها. ونوع آخر يتعلق بعلوم القرآن لاسيما علم القراءات منها، إذ له صلة وطيدة بالإعراب، وكذا علمَي الأصوات والدلالة. وأكّد إبراهيم عبد الله (1990م) أنّ للإعراب شأن في التفسير وفي تحليل التراكيب القرآنية إذ الإعراب وسيلة من وسائل فهم القرآن وطريق إلى تحليل تراكيبه لإصابة المعنى الصحيح وعدم الزيغ في تفسيره.

وأشار الزهراني (2009م) إلى أهم الأسباب والعوامل في تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم، فمنها ورود ألفاظ القرآن الكريم بأكثر من صورة إعرابية حسب اختلاف القراءات القرآنية. وأشار كذلك الشاذلي سعدودي (د.ت) إلى أسباب تعدد التوجيه الإعرابي التي تتعلق بالنص القرآني، فمنها طبيعة التراكيب في القرآن الكريم، وما فيها من تقديم وتأخير، وحذف. والآخر اختلاف القراءات القرآنية وتنوعها صوتيا وإعرابيا، كما إن منها أيضاً صور اختلاف القراءات صوتيا، وصلا او فصلا، ومظاهر الوقف وغيرها. وكلّ من القراءات القرآنية واختلاف

الأعاريب يمثل ذلك الوجه الإعجاز البلاغي اللغوي لكتاب الله تعالى (العباس جبر الدار، 2016).

قام لعمري لحميدي (2011م) بدراسة التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية من خلال كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحّاس، فيؤكّد إن التعرض لإعراب القرآن يجر صاحبه إلى الخوض في القراءات، وما تثيره من قضايا معقدة ليس فقط على المستوى الشكلي، حيث يتعين على النحوي توجيهها مكيفا إياها مع متطلبات القياس والأصول النحوية، وإنما هو مطالب بمراعاة محتواها أيضا لعمق الصلة بين الإعراب والمعنى. وأشار كذلك إلى فريقين من النحاة في موقفهم من القراءات، فريق راعى الأصول النحوية جاعلا منها غاية همه، فلم يتورع أمام القراءات التي خالفت هذه الأصول مخالفة صارخة من اتهامها باللحن والحياد عن سنن العرب في كلامها، وأكثر هؤلاء النحاة من المتقدمين، والآخر راعى حرمة القراءة، وقدّر منزلة صاحبها خصوصا إذا كان من القراء السبعة المجمع على قراءتهم، فسعى جاهدا إلى التوفيق بين القراءة و القاعدة النحوية، متوسلا في ذلك أساليب شتى يندرج بعضها تحت ما يسمى بالتأويل النحوي.

3. دراسة في الآية السابع والثلاثين بعد المائة من سورة الأنعام نموذجاً.

تدرس الآية الكريمة من سورة الأنعام ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (137)﴾ لورود القراءات المختلفة في أربع مواطن منها، وهي قوله (زيّن) مبنيا للفاعل أو المفعول، وقوله (قتل) بالنصب على المفعولية أو الرفع على الفاعلية، وقوله (أولادهم) بالنصب على المفعولية أو الخفض على الإضافة، وقوله (شركاءهم) بالرفع على الفاعلية، أو الخفض على الإضافة.

وكذلك، يكثر النقاش لهذه الآية الكريمة فيما يتعلق بالمسائل النحوية التي تتأثر بالقراءات الواردة فيها.

3.1. أوجه القراءات.

وردت في هذه الآية الكريمة ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (137)﴾ قراءات كثيرة، فمنها قراءة متواترة، ومنها شاذة. وهذه القراءات تكون في قوله (زيّن) أي مبنيا للفاعل، أو المفعول، و(قتل) بالخفض أو بالرفع، و(أولادهم) بالنصب أو الخفض، و(شركائهم) بالخفض أو الرفع. وقال القرطبي (ت 1273م)، إن في الآية الكريمة أربع قراءات، وهي قراءة الجمهور، وقراءة ابن عامر، وقراءة الحسن وغيرهم. والقراءات الأخرى متواترة مع انّ الأولى هي المتواترة.

وتفصيل القراءات لهذه الآية ما يأتي:

أولا: (وكذلك زَيَّنَ لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤُهم)، وهي قراءة الجمهور.

ثانيا: (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)، وهي قراءة ابن عامر.

ثالثا: (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤُهم)، وهي قراءة السمي، والحسن، وأبي عبد الملك

رابعا: (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركائِهم)، وهي قراءة الفرقة (كما ذكرها أبو حيّان)

خامسا: (وكذلك زِيْنَ لكثير من المشركين)، وهي قراءة بعض أهل الشام*.

3.1.1. قراءة الجمهور (وكذلك زَيَّنَ لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤُهم).

تكون قراءة الجمهور ببناء للفاعل لقوله (زيّن)، والنصب على المفعولية لقوله (قتلَ)، والخفض على الإضافة لقوله (أولادِهم)، والرفع على الفاعلية لقوله (شركاؤهم). وهذه القراءة واضحة المعنى والتركيب. وقد أشار المفسرون الكثيرون إلى هذه القراءة، ومنهم الطبري (ت 923م)، والزمخشري (ت 1144م)، والقرطبي (ت 1273م)، وأبو حيان (ت 1344م)، وابن عاشور (ت 1973م)، والطنطاوي (ت 2010م)، وغيرهم.

رأى الطبري (ت923م) أن هذه القراءة قرأته قرأة الحجاز والعراق كما استجاز بها فقط دون غيرها، لصحة معنى الآية، أي هم الذين زينوا للمشركين قتلَ أولادهم، ولإجماع الحجة من القرأة عليه. وأشار أيضا إلى أن تأويل أهل التأويل بذلك ورد، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة. وأما القرطبي (ت 1273م)، فيرى أن هذه القراءةَ قراءةُ أهل الحرمين وأهل الكوفة وأهل البصرة، فقوله (شركاؤهم) رفع بقوله (زين) لأنهم زينوا ولم يقتلوا. وقوله (قتل) نصب بقوله (زيّن)، وقوله (أولادهم) خفض لأنه مضاف إلى المفعول. وقد ذكر الزمخشري (ت1144م) أن الرفع في قوله (شركاؤهم) بإضمار فعل دل عليه قوله (زيّن)، فكأنه قيل: لما قيل: زين لهم قتل أولادهم، من زينه؟ فقيل: زينه لهم شركاؤهم. وأضاف مكي إن هذه القراءة هي الاختيار لصحة الإعراب فيها ولأن عليها الجماعة.

وبالنظر إلى القاعدة النحوية، الأصل في المصدر أن يضاف إلى الفاعل، لأنه أحدثه ولأنه لا يستغنى عنه ويستغنى عن المفعول، ولكن في الآية الكريمة مضافًا إلى المفعول في اللفظ، ومضافًا إلى الفاعل في المعنى، لأن التقدير زين لكثير من المشركين قتلهم أولادهم شركاؤهم، ثم حذف المضاف وهو الفاعل. وتأخير الفاعل عن الظرف والمفعول اعتناء بالمقدم واهتماما به، لأنه موضع التعجب (طنطاوي، 2010م).

وقد أشار ابن عاشور (ت 1973م) إلى سبب إسناد التّزيين إلى الشّركاء، إمّا لإرادة الشّياطين الشّركاءِ، فالتّزيين تزيين الشّياطين بالوسوسة، فيكون الإسناد حقيقة عقليّة. وإمّا لأنّ التّزيين نشأ لهم عن إشاعة كبرائهم فيهم، أو بشرع وضعه لهم مَن وضَع عبادة الأصنام وفرض لها حقوقاً في أموالهم مثل عَمْرو بن لُحَي، فيكون إسناد التّزيين إلى الشّركاء مجازاً عقلياً لأنّ الأصنام سبب ذلك بواسطةٍ أو بواسطتين.

3.1.2. قراءة ابن عامر (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)

تكون هذه القراءة ببناء للمفعول في قوله (زُيِّن)، ورفع قوله (قتلُ) على الفاعلية، ونصب قوله (أولادَهم) على المفعول به للمصدر، وخفض قوله (شركائِهم) على الإضافة. وقد أشار الطبري (ت 923م)، والبغوي (ت 1122م)، والزمخشري (ت 1144م)، والقرطبي (ت 1273م)، وأبو حيان (ت 1344م)، وابن عاشور (ت 1973م)، وغيرهم من المفسرين إلى هذه القراءة. وتقدير الآية عند الطبري: وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ شركائهم أولادَهم. ففيه فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به، أو التفريق بين المضاف والمضاف إليه. (البغوي، ت1122م).

وقد أشار الطبري إلى الجانب الإعرابي في هذه القراءة، وهو التفريق بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم. فرآى أن هذا التفريق في كلام العرب قبيح غير فصيح. وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيِّد قراءة من قرأ بما ذكرت من قرأة أهل الشام، كما رُوِي رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه. وقال النحاس (ت 949م) في هذه المسألة أنّ ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا في شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لأنه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن. وأما قول مكي فهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر مع الظروف لاتساعهم فيها وهو في المفعول به في الشعر بعيد ، فإجازته في القراءة أبعد.

وقال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي (ت944م) إنّ قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهي زلة عالم، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه ويرد قوله إلى الإجماع، وكذلك يجب أن يرد من زل منهم أو سها إلى الإجماع، فهو أولى من الإصرار على غير الصواب. وإنما أجازوا في الضرورة للشاعر أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لأنه لا يفصل. ولكن، ردّ القشيري (ت1074م) هذا الكلام كما قوله: "وقال قوم هذا قبيح ، وهذا محال ، لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي

صلى الله عليه وسلم فهو الفصيح لا القبيح". وقد ورد ذلك في كلام العرب وفي مصحف عثمان (شركائهم) بالياء وهذا يدل على قراءة ابن عامر. وأضيف القتل في هذه القراءة إلى الشركاء، لأن الشركاء هم الذين زينوا ذلك ودعوا إليه. فالفعل مضاف إلى فاعله على ما يجب في الأصل، لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليه.

رأى ابن عاشور أن رسم كلمة (شركائهم) في المصحف العثماني الّذي ببلاد الشّام، وذلك دليل على أنّ الّذين رَسموا تلك الكلمة راعوا قراءة (شركائهم) بالكسر وهم من أهل الفصاحة والتّثبت في سند قراءات القرآن، إذا كتب كلمة (شركائهم) بصورة الياء بعد الألف، وذلك يدلّ على أنّ الهمزة مكسورة. ومعنى الآية على هذه القراءة: أنّ مزيِّنا زَيَّن لكثير من المشركين أن يَقْتُلَ شركاؤُهم أولادَهم، فإسناد القتل إلى الشّركاء على طريقة المجاز العقلي إمّا لأنّ الشّركاء سبب القتل إذا كان القتل قُرباناً للأصنام، وإمَّا لأنّ الّذين شرعوا لهم القتل هم القائمون بديانة الشّرك. وهذه القراءة ليس فيها ما يناكد فصاحة الكلام لأنّ الإعراب يُبيِّن معاني الكلمات ومواقعها.

وكذلك، رآى أبن عاشور أنّ ليس في الآية ممّا يخالف متعارف الاستعمال إلاّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ولكنّ الخَطْبُ فيه سهل، وهو أنّ المفعول ليس أجنبياً عن المضاف والمضاف إليه. وجاء الزمخشري في ذلك بالتّهويل، والضّجيج والعويل، كيف يفصَل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. فقال إن الذي حَمَله على ذلك أنّه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء، وهذا جري على عادة الزمخشري في توهين القراءات المتواترة، إذا خالفت ما دُوّن عليه علم النّحو، لتوهّمه أنّ القراءات اختيارات وأقيسة من القُرّاء، وإنَّما هي روايات صحيحة متواترة وفي الإعراب دلالة على المقصود لا تناكد الفصاحة. ومُدوّناتُ النّحو ما قصد بها إلاّ ضبط قواعد العربيّة الغالبة ليجري عليها النّاشئون في اللّغة العربيّة، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب، والقرّاءُ حجّة على النّحاة دون العكس، وقواعد النّحو لا تمنع إلاّ قياس المولَّدين على ما ورد نادراً في الكلام الفصيح، والنّدرة لا تنافي الفصاحة.

وكان أبو حيان، له رأي في فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب.

ودعا كذلك إلى عدم الالتفات إلى قول ابن عطية، والزمخشري، وأبي علي الفارسي الذين لم يجيزوا الفصل بينهما. وقال ابن عطية إن هذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر. وأما الزمخشري، فقال بأن الفصل بينهما، يعني بين المضاف والمضاف إليه فشا، لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا، فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته.

3.1.3. قراءة السمي، والحسن، وأبي عبد الملك (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤُهم).

أشار القرطبي وغيره إلى هذه القراءة، وهي ضم الزاي في قوله (زُيّن) مبنيا للمفعول، والرفع في قوله (قتلُ) مضافا إلى (الأولاد)، والخفض في قوله (أولادهم)، والرفع أيضا في قوله (شركاؤهم) على إضمار فعل، أي زينه شركاؤهم أو فاعلا بالمصدر (سيبويه، ت796م). فعلى هذا التوجيه، الشركاء مزينون لا قاتلون. وكان الفصل بينهما بغير الظرف عند الزمخشري لكان سمجا مردودا.

ذهب ابن جني (ت 1002م) إلى تأويلين في رفع قوله (شركاؤهم)، أحدهما: وهو الوجه؛ أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر دل عليه قوله (زُين)؛ كأنه لما قال: زُين لكثير من المشركين قتلُ

أولادهم، قيل: مَن زينه لهم؟ فقيل: زينه لهم شركاؤهم، فارتفع الشركاء بفعل مضمر دل عليه (زُين)، وقد رفع هذا الفعل ما أقيم مقام فاعله وهو (قَتْلُ أَوْلادِهِمْ)، فلا سبيل له إلى رفع اسم آخر على أنه هو الفاعل في المعنى، لأنك إذ انصرفت بالفعل نحو إسنادك إياه إلى المفعول لم يجز أن تتراجع عنه فتسنده إلى الفاعل، إذ كان لكل واحد منهما فعل يخصه دون صاحبه، كقولك: ضَرَب وضُرِب، وقَتَل وقُتِلَ، وهذا واضح.

والآخر أن الفاعل عندنا ليس المراد به أن يكون فاعلًا في المعنى دون ترتيب اللفظ، وأن يكون اسمًا ذكرته بعد فعل وأسندته ونسبته إلى الفاعل؛ كقام زيد وقعد عمرو. ولو كان الفاعل الصناعي هو الفاعل المعنوي للزمك أن تقول: مررت برجلٌ يقرأ، فترفعه لأنه قد كان يفعل شيئًا وهو القراءة، وأن تقول: رأيت رجلٌ يحدث، فترفعه بحديثه، وأن تقولم في رفع زيد من قولك: زيد قام: إنه مرفوع بفعله؛ لأنه الفاعل في المعنى؛ لكن طريق الرفع في (شركاؤهم) هو ما أَريتك من إضمار الفعل له لترفعه به، فهذا هو الوجه المختار في رفع الشركاء وشاهده في المعنى قراءة الكافة: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)، ألا ترى أن الشركاء هم المزيِّنون لا محالة.

3.1.4. قراءة الفرقة –كما ذكرها أبو حيّان– (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركائِهم).

أشار القرطبي والنحاس إلى هذه القراءة، وهي بضم الزاي في قوله (زُيّن)، وقوله (قتلُ) بالرفع على الفاعلية، وقوله (أولادِهم) و(شركائِهم) بالخفض. وهذه القراءة جائزة على أن تبدل شركاءهم من أولادهم، لأنهم شركاؤهم في النسب والميراث. ولا يكثر النقاش فيها.

3.1.5. قراءة بعض أهل الشام (وكذلك زِيْنَ لكثير من المشركين).

وجد الباحث إشارة واحدة فقط إلى هذه القراءة، وهي من قول أبي حيان. وتكون هذه القراءة لبعض أهل الشام. فيقرأ قوله (زِين) بكسر الزاي وسكون الياء على القراءة المتقدمة من الفصل بالمفعول.

3.2. التوجيه الإعرابي في الآية الكريمة.

وما نستنتجه من الآراء المذكورة هو أن البصريين يستشهدون بما وافق أصولهم وقواعدهم، ويردون ما خالف المعايير، ولا يبالون سواء أكانت القراءة سبعية أم لا، وتتساوى القراءات عندهم في مجال الاستشهاد، فهم يتمسكون ويحتجون بالقراءة طالما أنها لم تخرج عن أصولهم وقواعدهم. وأما الكوفيون فقبلوا القراءات وقاسوا عليها، وهي أقوى من الشعر في الاستشهاد. (مجيدي، د.ت).

ومن المسائل التي وقع النقاش بين البصريين والكوفيين في الآية الكريمة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وذلك في قوله (قتل أولادهم شركاؤهم). فقبل الكوفيون هذا الفصل لورود القراءة بها في الآية، وأما البصريون، فلا يقبلون هذا الفصل مع وجود القراءة تدل عليها. وهناك توجيهات أخرى لا يرد النقاش الكثير فيها لورودها في القواعد اللعوية مثل قراءة كلمة (زيّن) بالبناء للمعلوم والمجهول، وكلمة (قتل) بالنصب على المفعولية أو الرفع على الفاعلية.

وأما القراءة التي وقع فيها الاختلاف كما تقدم النقاس، فتكون في قوله (أولادهم)، و(شركاؤهم). فتقرأ (أولادهم) بالخفض على الإضافة، وبالنصب على المفعولية. ويقرأ قوله (شركاؤهم) بالرفع على الفاعلية، كما يقرأ أيضا بالخفض على الإضافة.

4. الخاتمة.

كما سبق الذكر، القرآن الكريم له قراءات مختلفة، لجاء إليها الكثيرون من المفسرين والفقهاء واللغويين في الاستشهاد الشرعية والدلالية واللغوية. ولهذه القراءات دلالات في المعنى القرآني، والحكم الشرعي، كما أنها تُستَشهد في بعض القواعد اللغوية التي تخرج من القاعدة الأصلية. فتوصلت دراسة الآية السابعة والثلاثين بعد المائة من سورة الأنعام إلى ورود القراءات العديدة في الآية الكريمة التي تؤدي إلى الاختلاف في المعنى والتوجيه الإعرابي، كما أشارت الدراسة إلى موقف النحاة البصريين والكوفيين من تعدد التوجيهات الإعرابية الناتجة من تعدد القراءات. فقبل النحاة البصريون بما وافق أصولهم وقواعدهم، ويردون ما خالفها، بدون النظر إلى تواتر القراءة أم لا. وأما النحاة الكوفيون فقبلوا القراءات وقاسوا عليها.

5. المراجع.

- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر (1393هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، (1420هـ) البحر المحيط، بيروت: دار الفكر.
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (1997م) تفسير البغوي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة.
- خالد بوصافي، الاستشهاد بالقراءات القرآنية عند المدارس النحوية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، د.ت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1407م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة: الثالثة.
- الشاذلي سعدودي، التوجيه الإعرابي واختلاف الأوجه بالقراءات القرآنية، التواصلية العدد العاشر، د.ت.

- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد (2000)، جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى
- طنطاوي، محمد سيد (1997م) التفسير الوسيط، القاهرة: دار نهضة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- طنطاوي، محمد سيد، (1998) التفسير الوسيط، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى
- العباس جبر الدار العباس الباقر، التوجيه الإعرابي لبعض ألفاظ القرآن الكريم وأثره في اختلاف الأحكام النحوية والفقهية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016م.
- عمر بوبقار، التّوجيه الإعرابي للقراءات القرآنية وأثره في تطوّر الدّرس النّحوي، مجلة الذاكرة، الجزائري: مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، العذد 3 ا . 2019
- عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (1964م)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية القاهرة الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م
- القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك، لطائف الإشارات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة.
- لعمري الحميدي (2011م)، التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية من خلال كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، جامعة محمد خيضر.
- مجيدي كمال (د.ت)، الاستشهاد بالقراءات القرآنية والقياس عليها في ضوء آراء القدماء والمحدثين (قراءة ابن عامر للآية السابعة والثلاثين بعد المائة من سورة الأنعام أنموذجا)، مجلة الدراسات الإسلامية.

- النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (1421هـ) إعراب القرآن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى.